



النفط الكويتي يواصل الارتفاع لـ 72,86 دولارا

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 59 سنتا في تداولات نهاية الأسبوع ليلعب مستوى 72,86 دولارا مقابل 72,27 دولارا للبرميل في التداولات السابقة وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية واصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها في تعاملات أمس محققة أعلى مستوى لها في ثلاث سنوات ونصف السنة مع تصاعد التوترات الجيوسياسية بين إسرائيل وإيران مما زاد من عدم اليقين بشأن تعطل الإمدادات من المنطقة.

عجز الموازنة غير نموذج العمل مشروعات البنية التحتية تحتاج مستثمرين وليس مقاولون



محمود عيسى

إعادة النظر بصورة كاملة في النموذج التقليدي الذي يتم تنفيذ المشروعات من خلاله. ففي الماضي كان المقاولون يحضرون الى المنطقة ويفتحون مكاتب لهم وعادة ما يكون هناك فريق لتطوير الأعمال الصغيرة، وبعد تأمين الدعم من مكتب رئيسي في الخارج تبدأ الشركة في النمو التدريجي مع تدفق المشاريع. أما اليوم فإن أصحاب المشاريع يبحثون عن أكثر من ذلك، فبدلا من مجرد التعاقد على الخدمات، فهم يرغبون في الحصول على حلول شاملة للمشاريع لا تقتصر على خدمات البناء فحسب، بل تشمل أيضا على توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع. وهذا يعني أنه بات مطلوباً الآن من الشركات التي تتطلع للعمل في المنطقة أن تلتزم بالاستثمار المسبق في المنطقة قبل أن تتوقع تحقيق الأرباح فيما بعد، ومن هنا فإن تجارب الشركات يجري ببطء تجاه هذه النموذج الجديد الذي يكتسب أهمية بمرور الوقت.

وختمت مجلة ميد بالقول ان بعض الشركات، التي عانت من مشاكل في الفترة الماضية لم تعد مستعدة لتخصيص موارد إضافية تخصصها في المنطقة في الوقت الذي تقلص فيه عملياتها. وبالمقابل يتبنى آخرون وجهة نظر مختلفة ويتطلعون للمشاركة في الموجه الجديدة من المشروعات التي كانت في مراحل التخطيط طيلة السنوات الثلاث الماضية.

تعرض المشهد التجاري لدول الخليج منذ انخفاض أسعار النفط في 2014 الى تغييرات جذرية وتحولات شاملة، ولكن الحكومات والشركات العاملة في المنطقة لم تستشعر تأثير هذا التحول بالكامل حتى الآن. وفي هذا السياق، قالت مجلة ميد إنه قبل 2014 كان النموذج الأساسي المعمول به في المنطقة بسيطا، فإذا سارت جميع الأطراف حسب الخطة فإن المشروع يسلم الى شركة ما تقوم بعملها وتتلقى المال مقابل ذلك وتحقق الأرباح في نهاية المشروع. ولكن في ظل الضغوط التي تتعرض لها الأوضاع المالية الحكومية في الوقت الحاضر، أصبحت الحكومات تدرك أن النموذج التقليدي لتنفيذ المشاريع لم يعد كافيا إذا أريد للمنطقة أن تحافظ على بنيتها التحتية وتحقق طموحاتها الاقتصادية. وأشارت المجلة الى انه بدلا من ذلك، أصبحت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة تسعى بحثا عن شركات ترغب في الاستثمار في اقتصاداتها، وهذا القول لا ينطبق على قطاع الإنشاءات فحسب، بل على جميع القطاعات، سواء كانت الصناعة، أو تكنولوجيا المعلومات، أو تجارة التجزئة، أو التمويل، وبات الآن مطلوباً من الشركات ان تخرط في أنشطة استثمارية في المنطقة إذا أرادت أن تكون ناجحة. وهذا يتطلب، بالنسبة للبنية التحتية،

الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران يرفع الأسعار ويزيد الإنتاج كل الطرق تؤدي لمسار صعود النفط



قرر الأجانب الابتعاد بعد قرار واشنطن الانسحاب من الاتفاق النووي. وبدأت الشركات العالمية تعلن عن انسحابها من العمل في قطاع النفط الإيراني بعد إعلان أميركا نيتها فرض عقوبات جديدة على الدولة التي تساهم بـ 4٪ من حجم الإمدادات النفطية العالمية. وقال مسؤول كبير أمس إن جيه.إكس.تي. روسيا، مطلع 2017، خفض الإنتاج بنحو 1.8 مليون برميل يوميا، لمدة 6 شهور. وأعلنت لجنة وزارية مشتركة مكلفة بمتابعة تنفيذ قرار قينا في اجتماع نهاية الشهر الماضي في جدة ان نسبة الالتزام بخفض الإنتاج بلغت رقما قياسيا جديدا وصل في شهر مارس الماضي الى 148٪، مشيرة الى انها ستبذل قصارى جهدها لإعادة التوازن في السوق لصالح الجميع، وعلق وزير النفط الإيراني، بيغن زنگنه، على الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي، أن صادرات بلاده من النفط لن يتأثر. وقال ان الاستثمار الأجنبي ضروري لتطوير صناعة النفط في بلدنا، لكن إيران يمكنها أن تواصل الحياة إذا

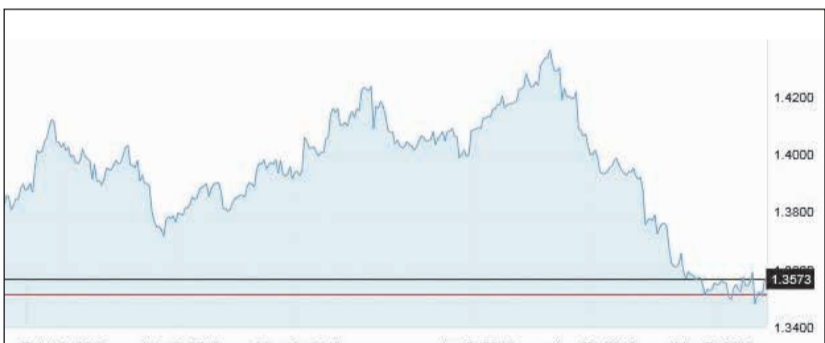
السعودية ستعمل مع كبار المنتجين والمستهلكين داخل أوبك وخارجها، للحد من آثار أي نقص في الإمدادات. وبلغت صادرات إيران من النفط 2,6 مليون برميل يوميا في أبريل الماضي، وهو مستوى قياسي منذ رفع الحظر الدولي عن طهران. وبدأ الأعضاء في أوبك ومنتجون مستقلون بقيادة روسيا، مطلع 2017، خفض الإنتاج بنحو 1.8 مليون برميل يوميا، لمدة 6 شهور. وأعلنت لجنة وزارية مشتركة مكلفة بمتابعة تنفيذ قرار قينا في اجتماع نهاية الشهر الماضي في جدة ان نسبة الالتزام بخفض الإنتاج بلغت رقما قياسيا جديدا وصل في شهر مارس الماضي الى 148٪، مشيرة الى انها ستبذل قصارى جهدها لإعادة التوازن في السوق لصالح الجميع، وعلق وزير النفط الإيراني، بيغن زنگنه، على الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي، أن صادرات بلاده من النفط لن يتأثر. وقال ان الاستثمار الأجنبي ضروري لتطوير صناعة النفط في بلدنا، لكن إيران يمكنها أن تواصل الحياة إذا

العام 2011، حيث شهدت صعودا قويا وصل بالأسعار الى مستويات قياسية تخطت فيها 120 دولارا للبرميل في منتصف 2014 لتوهي بعدها الأسعار بشكل سريع للغاية وبمعدلات غير متوقعة دفعت الأسعار الى الانخفاض لمستويات 75 دولارا بنهاية العام نفسه وهو المستوى الذي لم تعد إليه الأسعار إلا بعد 3 سنوات ونصف خلال الأسابيع الماضية. فيما واصلت الأسعار بعد ذلك الهبوط لتصل الى أدنى مستوياتها بنهاية العام 2015 حول 25 دولارا للبرميل ما أصاب اقتصادات الدول المصدرة بالشلل. وأصبح اتفاق خفض الإنتاج، بين دول منظمة أوبك ودول من خارجها، في خطر، عقب الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران، والتعهد بفرض عقوبات اقتصادية قاسية عليها. وقال مصدر مسؤول في وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودية، إن السعودية ملتزمة بدعم استقرار الأسواق البترولية، لما فيه مصلحة المنتجين والمستهلكين واستدامة النمو في الاقتصاد العالمي. وان

وكالات: يبدو أن كل الطرق تؤدي الى مواصلة النفط رحلة صعوده ونسيان ماضي قريب من أسعار تقترب من تكلفة إنتاج البرميل الواحد وسببت عجزا بموازنات كافة الدول المنتجة وكانت آخر المحفزات الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران وهو ما عقبه وصول النفط لأعلى مستويات سعرية منذ 4 سنوات مضت عند مستويات قاربت 78 دولارا الخميس الماضي. وأجمع خبراء النفط على ان تراجع الإمدادات الإيرانية سوف يدفع الأسعار للارتفاع ولكن تزامن ذلك مع عود السعودية بسد العجز من خلال زيادة الإمدادات السعودية ومن دول منظمة أوبك. وتفاوتت توقعات الخبراء ما بين تراوح أسعار النفط وحتى الربع الأول من 2019 حول 70 - 80 دولارا فيما ذهب البعض الى ان زيادة الإنتاج ستهبط بنسب آبار النفط بالتزامن مع زيادة الطلب العالمي بـ 1,5 مليون برميل سنويا ما سيؤدي الى زيادة الأسعار خلال العام المقبل الى 100 دولار للبرميل. وكانت أسعار النفط قد شهدت تغيرات درامية منذ

دول «أوبك»
مطالبه بوقف
اتفاق خفض الإنتاج
لتغطية إمدادات
إيران للسوق
العالمية
شركات عالمية
بدأت تجمد أعمالها
في إيران بمقدمتها
إيني الإيطالية وإن
جيه إكس تي جي
اليابانية

الإسترليني أدنى مستوى في 4 أشهر



توقعاته للنمو والتضخم للعام الحالي للعام المقبل. وانخفض الإسترليني أيضا بما يصل إلى 1٪ مقابل اليورو، مسجلا أكبر هبوط ليوم واحد في أسبوعين.

هبط الجنيه الإسترليني بشكل حاد بنهاية تعاملات الأسبوع مسجلا أدنى مستوى في 4 أشهر أمام الدولار، بعد أن أبقى بنك إنجلترا المركزي أسعار الفائدة مستقرة، مثلما كان متوقعا، لكنه خفض

تفعيل العقوبات الأميركية على إيران يضع استثمارات 10 شركات عالمية في مهب الريح

غابت عنه منذ العام 1991، وهو هدف يبدو أنها ستضطر لإعادة النظر فيه.
8 - بريتش إيروايز
سيتعين على شركة الطيران البريطانية «بريتش إيروايز» الاختيار بين الإبقاء على رحلاتها المستأنفة إلى طهران أو المحافظة على رحلاتها الدولية إلى الولايات المتحدة.
9 - لوفتهانزا
تواجه شركة الطيران الألمانية العملاقة لوفتهانزا نفس موقف شركات الطيران التي استأنفت رحلاتها إلى طهران مثل بريتش إيروايز وبين رحلاتها إلى أميركا.
10 - فنادق أكو، الفرنسية
تواجه سلسلة فنادق أكو الفرنسية نفس الخيار، حيث كانت افتتحت فندقا في إيران في 2015، وتواجه كذلك مجموعات أخرى في قطاع الفنادق على غرار «ميلييا» و«هوتيلز إنترناشونال» الإسبانية الخيار نفسه.

استأنفت بيع السيارات في إيران للمرة الأولى منذ 17 عاما. لكنها قد تضطر الآن للاختيار بين إيران والولايات المتحدة، ثاني أكبر سوق لبيع السيارات في العالم، وحيث لديها وجود قوي.
6 - بيجو سيتروين
قالت «بيجو سيتروين» الفرنسية لصناعة السيارات، إنها تأمل في أن يتبنى الاتحاد الأوروبي موقفا مشتركا بشأن القرار الأميركي.
وقال المتحدث باسم الشركة: «شأننا شأن الأطراف الاقتصادية الأخرى، وتتابع تطورات الوضع، وتتابع أيضا الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي في هذه المسألة».

تمتلك مصانع في الولايات المتحدة للعقوبات الأميركية. لتصل عقود الطيران لشركة بوينغ وإيرباص المهددة لقرابة 30 مليار دولار
3 - جنرال إلكتريك
حصلت فروع «جنرال إلكتريك» خارج الولايات المتحدة منذ 2017 على عقود تبلغ قيمة مجموعها عشرات ملايين الدولارات لخدمات مشاريع إنتاج الغاز، ومصانع الغاز والمواد البترولية، وفق سنوات مالية أصدرت في الأول من مايو الجاري.
4 - توتال الفرنسية
تواجه شركة النفط الفرنسية العملاقة «توتال» خطر خسارة عقد بقيمة 5 مليارات دولار للمساعدة في تطوير حقل غاز «بارس» الجنوبي بعد التحرك الأميركي. وحذرت «توتال» من أن الاستثمار في المشروع يعتمد على وضع الاتفاق النووي.
5 - فولكسفاغن
أعلنت «فولكسفاغن» في 2017 أنها

تقدم المصالح الاقتصادية تفسيريا واضحا للمواقف السياسية هكذا بدأ الأمر جليا في موقف الدول الأوروبية من عشرين المليارات حجم إعادة تفعيل العقوبات الأميركية ضد إيران خلال الأشهر المقبلة امتثالا لقرار الرئيس ترامب بانسحاب بلاده من الصفقة النووية الإيرانية.
بحسب تقرير جريدة الشرق الأوسط والذي يبدو فيه أن الشركات الفرنسية الأكثر تأثرا بالقرارات وبتريك القرار آثارا اقتصادية يتخطى حجمها عشرات المليارات حجم استثمارات عقود وكبرى الشركات العالمية مع إيران وأمهلت الإدارة الأميركية الشركات التي تعمل في كافة القطاعات الاقتصادية عدا النفط

تقدم المصالح الاقتصادية تفسيريا واضحا للمواقف السياسية هكذا بدأ الأمر جليا في موقف الدول الأوروبية من عشرين المليارات حجم إعادة تفعيل العقوبات الأميركية ضد إيران خلال الأشهر المقبلة امتثالا لقرار الرئيس ترامب بانسحاب بلاده من الصفقة النووية الإيرانية.
بحسب تقرير جريدة الشرق الأوسط والذي يبدو فيه أن الشركات الفرنسية الأكثر تأثرا بالقرارات وبتريك القرار آثارا اقتصادية يتخطى حجمها عشرات المليارات حجم استثمارات عقود وكبرى الشركات العالمية مع إيران وأمهلت الإدارة الأميركية الشركات التي تعمل في كافة القطاعات الاقتصادية عدا النفط

تقدم المصالح الاقتصادية تفسيريا واضحا للمواقف السياسية هكذا بدأ الأمر جليا في موقف الدول الأوروبية من عشرين المليارات حجم إعادة تفعيل العقوبات الأميركية ضد إيران خلال الأشهر المقبلة امتثالا لقرار الرئيس ترامب بانسحاب بلاده من الصفقة النووية الإيرانية.
بحسب تقرير جريدة الشرق الأوسط والذي يبدو فيه أن الشركات الفرنسية الأكثر تأثرا بالقرارات وبتريك القرار آثارا اقتصادية يتخطى حجمها عشرات المليارات حجم استثمارات عقود وكبرى الشركات العالمية مع إيران وأمهلت الإدارة الأميركية الشركات التي تعمل في كافة القطاعات الاقتصادية عدا النفط

تقدم المصالح الاقتصادية تفسيريا واضحا للمواقف السياسية هكذا بدأ الأمر جليا في موقف الدول الأوروبية من عشرين المليارات حجم إعادة تفعيل العقوبات الأميركية ضد إيران خلال الأشهر المقبلة امتثالا لقرار الرئيس ترامب بانسحاب بلاده من الصفقة النووية الإيرانية.
بحسب تقرير جريدة الشرق الأوسط والذي يبدو فيه أن الشركات الفرنسية الأكثر تأثرا بالقرارات وبتريك القرار آثارا اقتصادية يتخطى حجمها عشرات المليارات حجم استثمارات عقود وكبرى الشركات العالمية مع إيران وأمهلت الإدارة الأميركية الشركات التي تعمل في كافة القطاعات الاقتصادية عدا النفط

خسائر 10 شركات عالمية جراء إعادة تفعيل العقوبات الأميركية على إيران	الشركة	القطاع	حجم الخسائر (قيمة العقود والحصة السوقية)
عقدا توريد طائرات بقيمة 19,6 مليار دولار	بوينغ	الطيران	
عقد توريد طائرات بـ 10 مليارات دولار	إيرباص	الطيران	
عقود توريد معدات بعشرات ملايين الدولارات	جنرال إلكتريك	صناعة ومعدات	
عقد تطوير حقل نفطي بـ 5 مليارات دولار	توتال الفرنسية	النفط	
دخلت السوق الإيراني في 2017	فولكسفاغن	السيارات	
حصتها السوقية 30٪ من سوق السيارات في إيران	إس بي إيه الفرنسية	السيارات	
تواجد كبير بالسوق الإيراني	بيجو ستروين	السيارات	
استأنفت رحلاتها لطهران بعد رفع العقوبات	بريتش إيروايز	الطيران	
استأنفت رحلاتها لطهران بعد رفع العقوبات	لوفتهانزا	الطيران	
افتتحت فندقا في إيران عام 2015	أكور الفرنسية	الفنادق	

180 يوما للشركات التي تعمل بقطاع النفط والتأمين بحيث تصبح العقود سارية بدءا من 4 نوفمبر المقبل. وفيما يلي قائمة بالشركات المتأثرة، وفق تقارير لوكالات الأنباء العالمية

1 - بوينغ
أعلنت بوينغ في ديسمبر 2016 عن اتفاق لبيع 80 طائرة لشركة الخطوط الجوية الإيرانية بقيمة 16,6 مليار دولار. وأعلنت كذلك عن صفقة في أبريل 2017 لبيع 30 طائرة من طراز «بوينغ 737

6 أغسطس
المقبل بداية تفعيل
العقوبات و4 نوفمبر
حد أقصى لشركات
النفط